أثر التحول الديمقراطي على الاستقرار السياسي في الدول العربية

م.م محمد صالح شطيب
مدرس مساعد/كلية العلوم السياسية/جامعة الموصل

مستخلص البحث

من المؤكد إن الديمقراطية ليست مجرد مؤسسات وإجراءات فحسب، لكنها إلى جانب ذلك تستند إلى ثقافة سياسية تتضمن منظومة من القيم والأفكار التي تكرس ممارسة الديمقراطية، فيمكن القول إن الثورات العربية كانت مفاجئة وان غالبية الدول العربية هي غير مستعدة لاستحقاق سياسي بهذا الحجم، أي خلق أنظمة سياسية تعددية من دون الدخول في الصراعات الداخلية والاحتقان السياسي، فالتحدي الذي يواجه هذه الأنظمة اليوم، هو ليس بناء الديمقراطية كنظام كامل وجاهز، ولكن بدء عملية التحول والانتقال الطويلة حتما إلى الديمقراطية وبشكل سلمي ومختار وبشكل واع منظم بما يجنبها الصراعات الدموية والانفجارات والحروب الداخلية والخارجية.

المقدمة

حققت الديمقراطية – في العصر الحديث– انتصاراً تاريخيا Historical (Victory) على كافة البدائل وأنظمة الحكم الأخرى، فالجميع اليوم، ومن مختلف الاتجاهات الفكرية: وطنيين وقومين، متدينين وعلمانيين، وسطيين ويساريين، يعلنون انحيازهم للديمقراطية، ويتحدثون عن مزايا الحكم الديمقراطي، وأصبحت الديمقراطية، كنظام حكم، مرادفاً لمفهوم الشرعية (Legitimacy) في الحياة السياسية الحديثة، ذلك أن كافة القرارات والقوانين والسياسات تكون مقبولة ومبررة، إذا اتخذت بطريقة ديمقراطية.

وإذا كانت الديمقراطية، كأسلوب في الحكم، تعود إلى أيام العصر اليوناني القديم في القرن الخامس قبل الميلاد، فإن نظام الحكم الديمقراطي

في الدولة القومية هو ظاهرة حديثة العهد نسبياً، إذا لم يزد عدد الدول الديمقراطية في العالم في عام ١٩٤٢م عن (١٢) دولة، إلا أن هذا العدد تضاعف نتيجة التحول الديمقراطي في عدد غير قليل من دول العالم. وكانت الدول العربية جزءاً من العالم الذي هبت عليه رياح الديمقراطية والتغيير ،إذ لم تتوقف دعوة المجتمع العربي إلى الإصلاح لحظة واحدة، منذ استقلال البلدان العربية.

وخلال العقد الأخير، حكمت محاولات الإصلاح السياسي والانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية ثنائيتان بارزتان، هيمنت أولاهما في أعقاب أحداث أيلول/ ٢٠٠١ وتمحورت حول: الإصلاح من الخارج أو من الداخل، وانطلقت الثنائية الأخرى في كانون الأول/ ٢٠١٠ بثورات تونس ثم مصر ثم ليبيا التي أطاحت بالأنظمة في هذه البلدان، وأطلقتا رياح التغيير في أنحاء الوطن العربي كافة، وكرستا ثنائية أخرى هي الإصلاح بين الفعل الثوري والإصلاح التدريجي.

وحينما تفجرت الثورات العنيفة بشكل متتابع، في تونس ومصر وليبيا واليمن ثم سوريا، على الساحة العربية، كان الهدف الرئيسي لها، بغض النظر عن الشعارات التي حملتها، هو إسقاط النظم الاستبدادية التي حكمت تلك الدول طويلا، وبأساليب مختلفة، وتمكنت بالفعل من إسقاط أربعة من تلك النظم، لتدخل الدول بعدها مراحل جديدة، تم الاعتياد على وصفها بـ" الانتقالية "التي يفترض إن تشهد الترتيبات الخاصة بإقامة النظم الجديدة، على أسس جديدة، تحقق أهداف تلك الثورات في تحسين الأوضاع، لكن ما حدث هو إن المخاوف النظرية، التي تشير إلى إن الانتقال إلى نظم ديمقراطية حقيقة ليس سهلا، وان إمكانية عودة الاستبداد، أو انتشار الفوضى تمثل احتمالات قائمة، قد تصاعدت مع الوقت وفرضت تساؤلات مقلقة بشأن المستقبل.

إشكالية البحث

هناك فرق مابين التحول الديمقراطي وترسيخ الديمقراطي.. فحدوث التحول الديمقراطي أمر واستمرار وتعزيز الديمقراطية أمر أخر تماما، فإن تأسيس نظم سياسية ديمقراطية في بعض البلدان لايعني بالضرورة إن الديمقراطية سوف تتعزز في هذه البلدان، إذا أن احتمالات تعزيز الديمقراطي تتزايد عند وجود الظروف والأوضاع الأساسية الداعمة مثل التغيير التدريجي المعتدل، وكذلك عندما يوجد عدد كاف من الفاعلين السياسيين الذين يعطون أولوية عالية للقيم والأهداف والترتيبات الديمقراطية، والذين يملكون المهارات اللازمة لتفعيلها، وفي حالة غياب الأوضاع والظروف تتضاءل احتمالات ترسيخ الديمقراطية، ومما يؤدي إلى حالة عدم الاستقرار السياسي في تلك الدول.

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضيتين

أولا– هناك علاقة طردية بين عدم الاستقرار السياسي والمطالب السياسية. إذ أن عدم الاستقرار السياسي يزداد بزيادة المطالب السياسية وعدم قدرة المؤسسات السياسية على الاستجابة لها.

ثانيا– الفرضية الأخرى هي أن التغيير الاجتماعي لا يكون ثوريا، إلا إذا فجر صراعات فكرية واجتماعية، تضرب المجتمع لمدة من الزمن قبل أن يحقق استقراره.

كما ارتكز البحث على المعادلتين التاليتين:

إذا كان التغيير أكبر من التكيف يؤدي إلى عدم الاستقرار

إذا كان التغيير أصغر من التكيف يؤدي إلى الاستقرار

فكيف يمكن إذا الانخراط وبالسرعة المطلوبة، في الديمقراطية دون ثقافة ومؤهلات ديمقراطية؟

ومن خلال هذه الفرضيات والمعادلات تم تقسيم البحث إلى المحاور الآتية:

أولا: تأصيل نظري لبعض المفاهيم
ثانيا: أساليب التحول الديمقراطي في الدول العربية
ثالثا: إخفاق جهود التحول الديمقراطي والإصلاح السياسي في المنطقة العربية قبل ٢٠١١
رابعا: المسارات المضطربة للثورات في المنطقة العربية بعد ٢٠١١

أولا: تأصيل نظري لبعض المفاهيم

أ- التحول الديمقراطي

يشمل مفهوم التحول الديمقراطي أجراء تعديلات دستورية وتنظيمية، وكذلك قيمية، وفكرية، وإعادة توزيع السلطة، والنفوذ، وتوسيع دائرة المشاركة فيها، وبروز مراكز سياسية، واجتماعية مختلفة تتمتع بدرجة عالية من الاستقلال[١] وخلال هذه العملية فان الجسم السياسي والاجتماعي ينتابه قدر من التغيير، فقيم الطاعة، والوحدة التي تسود نظم الحزب الواحد يحل محلها قيم التعدد، والتنوع، والتنافس[٢]، فيشير هذا المفهوم إلى إن عملية الانتقال من نظام حكم غير ديمقراطي(مدني او عسكري) الى نظام أكثر ديمقراطية، وهذه العملية لا تخضع لقواعد ثابتة، ولهذا يرى بعض الكتاب أن هناك بعض الديمقراطيات التي قد تجهض بمجرد أن تظهر، وديمقراطيات أخرى لا يتحقق لها الدعم والمساندة، ولهذا فان عملية التحول الديمقراطي يمكن عدها نسبية، ومعقدة، وتتضمن إرساء مجموعة من القواعد والإجراءات التي تنظم علاقة الحكام بالمحكومين[٣].

ترصد العديد من الدراسات آليات التحول الديمقراطي وتحللها وفيما يلي عرض موجز لأهم هذه الآليات:

(١) التحول من أعلى: حيث تأتي المبادرة بدفع النظام باتجاه الديمقراطية من القيادة السياسية للنظام الحاكم، وتشير بعض الدراسات إلى أن جوهر هذه الآلية هو ضرورة توافر إرادة سياسية فعلية لدى القيادة

السياسية الحاكمة وإيمان بالديمقراطية والإصلاح السياسي فضلا عن قدرتها على التغلب على المعوقات التي تقف أمام أي تحرك باتجاه الديمقراطية.

(٢) التحول الديمقراطي من خلال التفاوض: ومن هذه الحالة تأتي المبادرة مشتركة من قبل قيادة النظام الحاكم والمعارضة معا، وحيث يتم التحول الديمقراطي عندما يدخل النظام في حوار مفتوح مع مختلف النخب السياسية والاجتماعية، وقد يتوج باتفاق يأخذ في الحسبان المصالح الحيوية لكافة القوى السياسية المشاركة فيه.

(٣) التحول من خلال الشعب: ويعني قيام جماعات المعارضة بأخذ زمام المبادرة في التحول نحو الديمقراطية، وعندما تسقط الأنظمة السلطوية أو قد يحدث التحول نتيجة وفاة الحاكم الديكتاتور ومبادرة خلفه بعملية تحول ديمقراطي من أعلى، وبخلاف الآلية السابقة فإن التحول الديمقراطي وفقا لهذا المسار يأتي من خلال تزايد أعمال العنف والشغب والاحتجاج والاضطرابات العامة غير المنظمة من قبل مختلف التنظيمات الشعبية، وعندها يرضخ قادة النظام للمطالب الجماهيرية من أجل احتواء الأزمة[٤].

ب- الاستقرار السياسي

يعرف الاستقرار السياسي بأنه حفظ النظام داخل المجتمع وفي نفس الوقت القدرة على التكيف مع الأوضاع والأحداث المتغيرة، ولكن هذه المتغيرات لابد وأن تتم في إطار زمني معتدل ووفق تخطيط مسبق للمحافظة على توازن النظام[٥].

وتشير د. نيفين مسعد (الأستاذة في جامعة القاهرة) إلى مفهوم الاستقرار السياسي بأنه: ظاهرة تتميز بالمرونة والنسبية وتشير إلى قدرة النظام على توظيف مؤسساته لإجراء ما يلزم من تغيرات لمجاوبة توقعات الجماهير،

واحتواء ما قد ينشأ من صراعات دون استخدام العنف السياسي إلا في أضيق نطاق، دعماً لشرعيته وفعاليته[٦].

في حين يتجه أصحاب المدرسة السلوكية إلى تعريف الاستقرار السياسي من زاوية السلوك والدوافع النفسية والظروف الاجتماعية، وبناء على ذلك، يعرف النظام السياسي المستقر بأنه النظام الذي يخلو من مظاهر العنف المختلفة من مظاهرات واغتيالات وحروب أهلية، وقد يصل العنف إلى أقصى صوره وهي الثورة، بمعنى آخر هو النظام الذي تتمثل شرعية السلطة فيه في الطاعة واحترام القانون[٧].

وهناك من يعرف مفهوم الاستقرار السياسي باستخدام مبدأ المخالفة، وذلك من خلال دراسة ظاهرة عدم الاستقرار السياسي، فقد انشغل الفكر السياسي بتحليل عوامل عدم الاستقرار السياسي مثل التفاوت الاجتماعي والتدهور المؤسسي والتشتت الثقافي أكثر مما انشغل بتوصيف ظاهرة الاستقرار السياسي في حد ذاته، فهناك من يعرف مفهوم عدم الاستقرار السياسي على أنه : عدم قدرة النظام على التعامل بنجاح مع الأزمات التي تواجهه، فضلا عن عدم قدرته على إدارة الصراعات القائمة داخل المجتمع بالشكل الذي يستطيع من خلاله أن يحافظ عليها في دائرة تمكنه من السيطرة عليها والتحكم فيها، ويصاحبه استخدام النظام العنف السياسي من جهة، وتناقص شرعيته وكفاءته من جهة أخرى[٨]. مجمل هذه المفاهيم تفيد بأن وجود التناقض في المجتمع مع استطاعة السلطة القائمة التحكم فيه سيؤدي إلى الاستقرار السياسي، ولكن إذا ما فشلت السلطة في التحكم فيه فسيقود ذلك إلى عدم استقرار السياسي وتناقص شرعية النظام.

لذلك إن أهم مؤشرات الصراع الداخلي في الدولة والتي تساهم في عدم استقراره[٩]هي:

(١) عدد الاغتيالات السياسية داخل الدولة .

(٢) عدد الإضرابات العامة .

(٣) وجود حرب عصابات .
(٤) عدد الأزمات الحكومية داخل البناء السياسي.
(٥) عدد عمليات التطهير التي تتم في أجهزة الدولة.
(٦) عدد أعمال الشغب داخل نظام الدولة.
(٧) عدد الثورات التي نشبت داخل الدولة.
(٨)عدد المظاهرات المعادية للحكومة .
(٩) عدد القتلى الذين لقوا مصرعهم في كل صور العنف المحلي.

تقود كل هذه المؤشرات إلى مرحلة تعد فيها المؤشرين الأساسيين لحالة عدم الاستقرار السياسي وهما التغيرات الوزارية المتوالية والسريعة والتغيرات في النظام نفسه بسبب الانقلابات العسكرية.

ج- مؤشرات الاستقرار السياسي

تعد ظاهرة الاستقرار السياسي من الظواهر المعقدة، لذا فإن العوامل التي تؤدي إليها متعددة ومختلفة، وهناك مجموعة من العوامل والحالات السياسية والتي يمكن عدها من أهم مؤشرات الاستقرار السياسي وهي:

(١) نمط انتقال السلطة في الدولة: يقصد بنمط انتقال السلطة هو تغيير شخص رئيس الدولة، وهي عملية تختلف طبقاً لنوع النظام السياسي والأساليب الدستورية المتبعة، فإذا تمت عملية التغيير والانتقال وفقاً لما هو منصوص عليه في الدستور فإن ذلك يعد مؤشراً حقيقياً على الاستقرار السياسي، أما إذا تمت عملية التغيير عن طريق الانقلابات والتدخلات العسكرية فذلك يعد مؤشراً على حالة عدم الاستقرار السياسي(١٠).

(٢) شرعية النظام السياسي: تعد شرعية النظام السياسي من الدعائم الأساسية للاستقرار السياسي، مثل ما يعد الاستقرار السياسي بدوره من دلائل الشرعية السياسية. وهنالك عدة اتجاهات في تعريف الشرعية

السياسية: قانوني، سياسي، ديني، والذي يهمنا هو الاتجاه السياسي، الذي يعرف الشرعية السياسية بأنها: تبرير السلطة الحاكمة من منطق الإرادة الجماعية. بمعنى أن النظام السياسي يكتسب شرعيته من خلال تحقيق مصالح الشعب وصيانة استقلال البلاد وحماية الحقوق المدنية والسياسية، وتظهر هذه الشرعية من خلال تقبل أفراد الشعب للنظام وخضوعهم له طواعية(١١).

(٣) تدعيم المشاركة السياسية : تعد المشاركة السياسية أحد مقاييس ووصف النظام بالاستقرار السياسي من حيث تطبيق قواعد الديمقراطية في الحكم، وهي الحالة التي يتوافر للأفراد فيها القنوات الرسمية للتعبير عن آرائهم في القضايا الوطنية واختيار النواب والممثلين في المجالس النيابية والمحلية، وبذلك تصبح المشاركة الشعبية وسيلة لتحقيق الاستقرار السياسي الداخلي وتدعيم شرعية السلطة السياسية.

(٤) غياب العنف السياسي والحروب الأهلية والحركات الانفصالية: يعد غياب العنف السياسي دليل التغيير الرئيس لحالة عدم الاستقرار السياسي داخل المجتمع، لأن اختفاء العنف السياسي هو من المؤشرات المهمة للاستقرار السياسي، ويمكن تعريف العنف السياسي بأنه الاستخدام الفعلي للقوة المادية لإلحاق الضرر بالآخرين، وذلك لتحقيق أهداف سياسية أو أهداف اقتصادية واجتماعية لها دلالات سياسية. والعنف السياسي قد يكون على المستوى الرسمي أو على المستوى غير الرسمي، أما الرسمي فهو الموجه من النظام ضد المواطنين أو ضد جماعات أو تنظيمات أو عناصر معينة، أما غير الرسمي فهو الموجهة من المواطنين أو الجماعات ضد النظام السياسي، وبالنسبة للحركات الانفصالية والحروب الأهلية والتمردات فإنها تمثل أعلى مستويات عدم الاستقرار السياسي، خصوصاً إذا اقترن ذلك بالتدخل والدعم الخارجي(١٢).

(٥) الوحدة الوطنية والتكامل القومي: إن ظاهرة التعددية في المجتمعات هي ظاهرة عالمية، فالمجتمعات التي لا تعرف ظاهرة التعددية سواء على المستوى العرقي أو الديني أو اللغوي أو الطائفي غالباً ما تكون أقرب إلى الاستقرار السياسي من تلك التي تشهد التعددية الاجتماعية على المستوى العرقي والطائفي والديني، ويمكن القول بان المشكلة ليست في وجود هذه التعددية الاجتماعية وإنما في استراتيجيات النخب الحاكمة في التعامل مع هذه التعددية، فبعض الدول نجحت في تبني استراتيجيات صحيحة وحولت هذه التعددية إلى عنصر ثراء وقوة للمجتمع، والبعض الآخر فشل في ذلك وحصد مزيداً من حالة عدم الاستقرار السياسي، والنموذج الأول غالباً ما يؤدي إلى تمتين اللحمة الوطنية وإعلاء الهوية الوطنية على الهويات الأخرى. في حين أن النموذج الثاني غالباً ما ينتج عنه بروز الولايات غير الوطنية أو ما يدعى الولاءات التحتية[١٣]، وبالتالي مطالبة بالاستقلال أو الحكم الذاتي كما حدث في العراق والسودان.

(٦) الفعالية السياسية: إن النظام السياسي الذي يتمكن من تغيير سياساته وقراراته إزاء التغييرات الاقتصادية والاجتماعية الحاصل في بيئته الداخلية هو النظام الذي يستطيع تحقيق شرعيته ويضمن الاستقرار السياسي، أما إذا كانت مؤسسات النظام غير قادرة على الاستجابة للتغيرات في البيئة الداخلية فإن ذلك سيكون مدعاة إلى عدم الاستقرار السياسي نتيجة لجوء الجماعات المناهضة إلى العنف.

(٧) التفاوت الاقتصادي والاجتماعي: إن تزايد الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين إفراد المجتمع يؤدي إلى الحرمان النسبي، والذي بدوره يؤدي إلى الشعور بالإحباط والاضطهاد على المستوى الفردي ، والغضب الاجتماعي والسخط العام على المستوى الجماعي، مما يدفع الجماعات إلى العنف ضد النظام وقياداته الأمر الذي يؤدي إلى عدم الاستقرار

السياسي، واستمرار التفاوت الاقتصادي والاجتماعي يؤدي إلى تفجير التناقضات والانقسامات القائمة مما يقود إلى اضطرابات عنيفة في أشكال شتى: حركات انفصالية، حروب أهلية وغيرها[١٤].

د- الثورة

كلمة (الثورة) تجري على كل لسان وتخطها الأقلام ويتناقش فيها الناس ويتشاغلون بها وما أكثر الأنظمة السياسية التي تدعي بأنها ثورية وما أكثر الأشخاص الذين يدعون بأنهم ثوار، من هنا ترى ما هي الثورة؟ وما هي خصائصها؟ فالثورة تعني ذلك العلم الذي يهدف إلى تغيير المجتمع تغييرا جذريا في كياناته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والفكرية ثم العمل وباستمرار على إقامة كيانات جديدة تتساوى مع التطور وتتلاءم وطموحات الناس[١٥].

والثورة من الوجهة السياسية هي (حركة شعبية واسعة ذات توجه سياسي منظم تعبر عن الرغبة العامة لجموع أفراد الشعب وتهدف إلى تغيير النظام السياسي القائم جذريا وإقامة نظام جديد يعبر عن الإرادة الشعبية لجموع أفراد الشعب الذين يمثلون القوة الحقيقية للثورة)[١٦].

أن الثورة في جوهرها تنشأ عبر أزمة اجتماعية يصل فيها المجتمع إلى طريق مسدود. وتؤكد الدراسات المقارنة حول الثورات هذه الحقيقة حيث تصل الأزمة الاجتماعية بالنظام السياسي إلى الفشل في تلبية المطالب الاجتماعية والتفاعل الخلاق مع البيئة الخارجية. وغالبا ما تكون هذه النظم التي تواجه الأزمات التي تنتج الثورات أنظمة طغيان وتسلط (Absolutist)، تنشغل بالمحافظة علي النظام الداخلي، ومن ثم تتحول بالتدريج إلي نظم بالية[١٧].

وتعد الثورة من أهم مظاهر التعبير عن الرفض الشعبي للأنظمة الحاكمة وهي الوسيلة الأكثر فاعلية والتي تثبت فيها الشعوب قدرتها على عدم

الخضوع للسلطة العامة القائمة والتي منعت أفراد الشعب من ممارسة حقوقه وحرياته أو عجزت عن حمايتها وهي اكبر دليل واقعي ملموس على قدرة الشعب على فرض إرادته والتعبير عن سيادته الوطنية.

ثانيا: أساليب التحول الديمقراطي في الدول العربية

أ- الإصلاح السياسي من الخارج

بعد أحداث أيلول/٢٠٠١ أصبح من أولويات السياسة الأمريكية في المنطقة العربية هي عملية التغيير الديمقراطي في المنطقة، فوضعت المنطقة العربية تحت طائلة تحليلات متعددة حول مسؤولية النظم العربية السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية عن إفراز (الإرهاب) وإنتاج جماعات متطرفة أنزلت أضراراً بالغة بالولايات المتحدة، لذلك ظهرت الدعوة إلى التغيير في المنطقة ثم تحولت إلى سياسات واستراتيجيات محددة تتماشى مع مصالح الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها[١٨].

وقد أخذ المشروع الأمريكي الذي سمي بالإصلاح بعدين متوازيين، اتجه الأول للتغيير من خلال التفاعل مع الأزمات الكبرى في المنطقة، مثل العراق وفلسطين ولبنان والسودان من دون الاكتراث بما يرتكب من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان[١٩]، واتجه الثاني لطرح برنامج مركب للتغيير السياسي والثقافي[٢٠].

ب- الإصلاح السياسي من الداخل

أربكت مطاليب الإصلاح الدولية الحكومات العربية، ولم يعد ما كانت تتذرع به من حجج في مواجهة دعاوى الإصلاح من الخارج، مثل رفض التدخل في الشؤون الداخلية، أو الاستقرار من اجل التنمية ومواجهة (الإرهاب)، مجديا، فتحولت إلى العمل بمحاذاة المطالب الدولية للإصلاح،

واستيعاب المطالب الداخلية، وليس التفاعل معها وإزاء هذا الوضع وجدت هذه النظم نفسها أمام خيارين[٢١]:

إما أن تنخرط في ممارسة المزيد من القمع وعلى نطاق واسع، وهو أمر له كلفته السياسية، أو أن تسمح بدرجة من الإنفتاح السياسي المقيّد والمقنّن الذي يمكنها من استيعاب واحتواء بعض القوى والعناصر الراغبة في المشاركة دون أن يؤثر ذلك بشكل جوهري في وضعية النخب الحاكمة ونمط ممارسة السلطة.

فبادرت إلى التجاوب مع احتياجاتها الأمنية من المطالب الدولية، مثل مكافحة (الإرهاب) والتطرف الديني، وإعادة النظر في مناهج التعليم. وتجاوبت مع المطالب التي تشكل مساسا بهيمنة النخبة الحاكمة، مثل الاستجابة لحقوق النساء في المشاركة السياسية[٢٢]، وابتكرت آليات جديدة لتفادي أثار المطالب الشائكة، مثل تعزيز التعددية السياسية والتنافس في الانتخابات، فعدِل بعضاً من قوانينها الانتخابية على نحو يقبل بهذه التعددية شكليا، بينما فرض عليها شروطا تصل نتائجها إلى نفس نتائج الاستغناء السابقة في الاستحقاقات الرئاسية، أو إعادة إنتاج نفس النخب في الانتخابات النيابية والبلدية .

ج- التغيير الثوري

لم تكن سنة ٢٠١١ سنة استثنائية فحسب،بل سنة تأسيسية أيضا، إذ ان تحولات هذه السنة هي من العمق بحيث إنها تلغي ما قبلها، من مؤسسات وشخصيات وعقليات وسلوكيات، وتؤسس لكل ما بعدها، أحداث هذه السنة ستدخل التاريخ كأحداث تأسيسية، ليس في مصر وتونس وليبيا وسوريا واليمن فقط، بل ستشمل المنطقة العربية بأسرها[٢٣]، فهذه الثورات عربية خالصة وبدون تدخل خارجي.

ولأول مرة تأخذ الثورة ضد النظام السياسي صفة عربية، بعد ان كانت تحمل صفات عديدة، لم تقترب منها الصبغة العربية منذ عقود عديدة، بل منذ قرون عديدة، حيث لم تحدث ثورة عربية، قادها شعب عربي في تاريخها الحديث، وكنا نقرأ ونسمع عن الثورات، كالثورة الفرنسية، والثورة الأميركية، والانكليزية والروسية، فيما غاب مفهوم الثورة طويلا عن أقلمته وعن تحققه في التربية العربية[٢٤].

من الملاحظ أن المنطقة العربية تعيش تحولات تاريخية وتستورد توصيفها من الخارج، حيث أطلق عليها بالربيع العربي (The Arab Sprin) حيث تم نقله من تجارب عالمية على الرغم من شيوع استخدامه من قبل وسائل الإعلام العالمية والعربية، ولكن الملاحظ إن الشعوب العربية اختارت مصطلح الثورة العربية (The Arab Revolution) وانحازت إلى وصف ما تقوم به بالثورة في تونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا.

ثالثا: إخفاق جهود التحول الديمقراطي و الإصلاح السياسي في المنطقة العربية قبل ٢٠١١

يعد التحول نحو الديمقراطية من أهم عوامل توطيد الاستقرار السياسي والاجتماعي والأمني، وذلك لان تداول السلطة عن طريق انتخابات تعددية تنافسية حرة نزيهة تفرز برلمانا يمثل مختلف القوى والأحزاب والفئات الاجتماعية، ويساهم في إقرار حقوق الإنسان وسيادة القانون، ويدعم المشاركة السياسية، من شأنه أن يؤسس مشروعية للنظام السياسي، وتضمن له الاستمرارية، فالاستقرار السياسي في هذه الحالة يرادف غياب العنف السياسي بأشكاله الرسمية وغير الرسمية، وإزالة الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين الجماعات داخل الدولة[٢٥].

إن متتبع المشهد السياسي والوضع الاجتماعي والاقتصادي في الدول العربية يلاحظ الهوة بين الخطاب الحداثي والممارسة السياسية على مستوى

الواقع، والفجوة بين الأطر والهياكل الدستورية والمؤسسية الرسمية من ناحية، والواقع السياسي والاجتماعي من ناحية أخرى، بحيث أصبح التغيير يتراوح بين الشعار والواقع، فالنخب الحاكمة في البلدان العربية، التي تقوم بإدخال قدر من الإصلاح السياسي المحدود والمتردد على نظمها السياسية، تتبع في الوقت عينه سلوكا متناقضا، الأمرالذي يؤدي إلى إضعاف أسس الحياة السياسية، وإضعاف ثقة المواطنين في السياسة والسياسيين(٢٦).

لذلك كانت جهود وخطوات التحول الديمقراطي والإصلاح السياسي في العالم العربي قد حملت في طياتها بذور إخفاقها، فقد اتسمت تلك الجهود والخطوات بسمات عدة أفقدتها فعاليتها وكانت السبب في فشلها، ومن أهم هذه السمات: أنها كانت مفروضة من أعلى من قِبل النظام الحاكم وغير ناجمة عن توافق مجتمعي أو تفاعل إيجابي بين النخبة السياسية الحاكمة والجماهير، وضعف اقتناع النخبة الحاكمة بالتحول الديمقراطي وتضاؤل التزامها بآلياته وأهدافه. وافتقاد جهود التحول الديمقراطي وخطواته للمضمون الحقيقي وانفصالها عن السياق الأشمل المتمثل في الرغبة الماسة في التغيير الفعلي وتحقيق الحرية والعدالة والكرامة. وميلها الشديد للانتقائية والتحكم والشكلية، فعلى سبيل المثال أعطيت الأولوية في بعض الدول– مصر في عهد مبارك مثلاً– للإصلاح الاقتصادي دون الإصلاح السياسي، بوصف أن الأول وثيق الصلة بتحسين الأوضاع المعيشية للمواطنين وتوفير الاستقرار السياسي والاجتماعي الذي يشكل قاعدة للإصلاح السياسي، إلا أن الفشل في تحقيق تنمية اقتصادية حقيقية، وترافق سياسات الإصلاح الاقتصادي مع تنامي سوء الإدارة والفساد السياسي والمالي قد أدى إلى إفراز سياسات الإصلاح الاقتصادي لبعض التأثيرات التي أضرت بعملية التحول الديمقراطي بدلاً من أن تكون عنصراً محفزاً لها .فضلا عن ذلك اتسمت جهود وخطوات التحول الديمقراطي بتناقضها في واقعها مع أطرها وهياكلها الدستورية والقانونية، الأمر الذي تعددت في إطاره أشكال انتهاك

الأسس والمبادئ الدستورية والقانونية. وفي هذا السياق اتسعت الفجوة بين الواقع والخطاب السياسي الرسمي المتشدق بعبارات "الشرعية الدستورية" و"دولة القانون والمؤسسات"، وامتدت تلك الفجوة لتشمل كافة القطاعات راسمةً صورةً رديةً زائفة للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتعليمية والوظيفية وغيرها، متناقضةً تماماً مع الواقع الذي تعيشه الأغلبية الساحقة(٢٧).

وقد مثلت الأوضاع الاقتصادية عاملاً محورياً حاسماً في فشل جهود وخطوات التحول الديمقراطي في تدعيم الاستقرار، والدفع نحو تفجر الأوضاع في المنطقة العربية، فقد ترافقت تلك الجهود والخطوات مع تدهور الظروف الاقتصادية في الغالب لقطاعات واسعة من الشعوب، ولم تفلح التصريحات الحالمة للمسؤولين الرسميين عن المردودات الايجابية لسياسات الإصلاح الاقتصادي على المدى المتوسط أو البعيد في تخفيف الاحتقان المتنامي لدى قطاعات مجتمعية كبيرة سئمت انتظار تلك المردودات على مدى سنوات عِجاف طوال(٢٨).

إن الاستقرار الاقتصادي والكفاءة في إشباع الحاجات والمتطلبات الأساسية لأكبر عدد ممكن من أفراد الشعب يعد بمثابة البنية التحتية للاستقرار السياسي، حتى أن النظم التسلطية قد تنعم بقدر معين من الاستقرار في حالة نجاحها في تحقيق درجات معقولة من الانجاز الاقتصادي، إلا أن تحقق الاستقرار أو استمراره في ظل ترافق الاستبداد والتسلطية مع تدهور الأوضاع الاقتصادية والمعيشية يعد أمراً مستحيلاً. لذلك أضحى من الصعب على النظم العربية الاستبدادية أن تحافظ على استقرارها أو على بقائها في ظل تردي الأوضاع الاقتصادية والمعيشية لقطاعات عريضة من شعوبها ولاسيما الشبابية منها.

وعلاوةً على ما سبق، جاءت جهود وخطوات التحول الديمقراطي والإصلاح السياسي في العالم العربي في سياق ثقافة سياسية غير

ملائمة، اتسمت بالسلبية والانقياد والعزوف عن المشاركة الإيجابية، وقد عملت النظم الحاكمة – بخبث – على تعميم تلك الثقافة بتسطيح الوعي الجماعي وتسفيهه عبر الدعايات الإعلامية السلبية المكثفة، والتي آتت ثمارها المرة في ظل غلبة الطابع التسلطي على عملية التنشئة السياسية، وتراكم تقاليد وخبرات التسلط السياسي وشخصنه الحكم أو حكم الفرد ومركزية السلطة، وتدني المستويات التعليمية في الغالب، وارتفاع مؤشرات ما يمكن تسميته "الجهل المقنَّع" الذي يعني انخفاض مستوى الوعي الإيجابي لدي الفئات المتعلمة. وفي هذا الإطار نشطت الأبواق الإعلامية للأنظمة الحاكمة في تبرير رفض مبادرات الإصلاح السياسي الحقيقي انطلاقاً من حجج ومبررات واهية من قبيل خطورتها على الاستقرار، أو تعارضها مع الخصوصية الثقافية والحضارية للشعوب العربية والإسلامية، وكأن تلك الخصوصية تأبى الديمقراطية، أو تتعارض مع قيم أو أهداف ومطالب تعد من صميم الديمقراطية كالحرية والعدالة والمساواة، واحترام حقوق الإنسان، ومحاربة الفساد السياسي والإداري، وضمان التنافسية السياسية و نزاهة الانتخابات، والالتزام بأسس المساءلة والمحاسبة في العمل العام أو الحكومي.

وأخيراً جاء دور الأجهزة الأمنية والعسكرية ليكون سبباً من أسباب مشكلة عدم الاستقرار في غالبية الدول العربية، عوضاً عن أن يكون جزءاً من الحل، فبدلاً من أن تمثل تلك الأجهزة عاملاً للاستقرار أصبحت عائقاً له، نتيجةً لتضخمها وتغولها على كافة قطاعات المجتمع، وتركيز جهودها على حماية أمن الأنظمة الحاكمة على حساب حماية أمن الأوطان، وذلك في سياق غلبة الطابع القمعي لأنظمة الحكم. لذلك لا عجب أن مثلت الممارسات الأمنية الوحشية

القشة التي قصمت ظهر أنظمة الحكم الاستبدادية، و الشرارة التي أشعلت الثورات في كل من تونس ومصر واليمن وليبيا وسوريا[٢٩].

رابعا: المسارات المضطربة للثورات في المنطقة العربية بعد ٢٠١١

أن حركات التغيير العربية لم تكن مشروع دولة، وإنما مشروع حكم، ومشروع الحكم يتناقض بتكوينه والية الإبقاء عليه مع مشروع الدولة، والتنمية الاقتصادية، بالمعنى الذي نعرفه، أي بتحقيق النمو المستدام وضمان استمراره، والعدالة النسبية في توزيع منافعه بين الأجيال المتعاقبة وضمن الجيل الواحد، لا يمكن تحقيقه بدون مشروع دولة، لذلك، لامناص من سقوط مشروع الحكم، لأنه لا يحقق ادني مقومات الاستقرار اللازم لمشروع الدولة. ومشروع الحكم غير قابل للديمومة، لأنه يعتمد قواعد أو أسس هشة تزداد خطرا وهشاشا بمرور الزمن[٣٠].

ومن المحتمل أيضا أن يموج هذا الصراع بصور من العنف. فثمة عوامل تنتج هذا العنف في مجتمع ما بعد الثورة، أهمها:

(١) الغياب النسبي للدولة، كما يتمثل في ضعف الأجهزة الأمنية، وعدم فاعلية أجهزة الدولة في إدارة شؤون البلاد مقابل الحضور الكلي لعنف الدولة، وانخراطها كطرف أصيل في حوادث العنف. ففي الحالتين، فإن الدولة سوف تسهم في إنتاج العنف.

(٢) غياب الرادع الثقافي والقانوني، وحضور الغريزة بقوة في السلوك.

(٣) طبيعة وفعالية أدوات الحوار والنقاش، أو ما يسمى بالمجال العام (Public Sphere) والذي يعبر –إذا كان فعالا– عن القدرة علي التدبر العقلي والتفاوض. وعندما يضعف هذا المجال أو يصيبه الوهن، فإن النقاش يفقد قدرته علي التدبر والتفاوض، ويصير صياحا أو إملاء[٣١].

مما لاشك فيه أن أي ثورة تمر بمرحلتين، تتعلق أولاهما بهدم النظام القائم وهي المرحلة الأقصر والأسرع والأسهل وتتعلق الثانية بإعادة صياغة

النظام السياسي وهي المرحلة الأصعب والأطول، ومن اللافت للنظر ان المرحلة الثانية من تطور الثورات العربية سوف تقود إلى أنظمة سياسية مختلفة عن تلك التي اعتدناها من قبل هذه الثورات،وبالتأكيد سوف تضم تلك الأنظمة عددا من القوى التي تتعدد وتتنوع رؤاها وبرامجها السياسية، وسوف يتحدد ذلك التعدد بمقدار المسافات الفاصلة بينها فيما يتعلق بما يعد ملحة وطنية للبلد، فمن الممكن ان تختلف البرامج والرؤى لخدمة تلك المصالح الوطنية، ولكن إذا وصل ذلك الاختلاف إلى حد التناقض أو الصدام التام، فإن النظام يمكن أن يواجه مشكلة من نوع جديد قد تؤثر في شبكة مصالح وعلاقات الدولة مع الخارج وعدم استقرار سياسي [٣٢].

يبدو أن المنطقة العربية تمر باختيار صعب تبدو فيه كل الطرق وكأنها تؤدي الى مصطلح واحد، هو "السلطة" الذي يمثل مفتاح الباب الكبير لفهم ما يجري داخل الدول العربية، قبل أن ينعكس لاحقا على ما يجري بين الدول العربية، فأهم ما يدور في الاوقات المثيرة الحالية يرتبط بتحدي السلطة، او التخلي عن السلطة، اوانهيار السلطة، او اعادة بناء السلطة، او صراعات السلطة، أو الاستحواذ على السلطة، أو العودة الى المربع الاول (تحدي السلطة)[٣٣].

وبالنظر الى حالة الثورات العربية، وما الت اليه اوضاع الدول التي قامت فيها، خصوصا بعد مرور أكثر من عام على بعضها،نلاحظ انها لم تتبع مسارا واحدا، فهناك من يرى أن ما حدث فى مصر وتونس يرشحهما للدخول فى مرحلة انتقال سياسي سلمي طويل يشوبه عدم الاستقرار ويحدث فيه الإصلاح الديمقراطي على مراحل وعبر صراع وجدل متواصل وأن صح التحليل فإن المجتمعات العربية مفتوحة على احتمالات عدة أقربها الى الواقع الميداني هو التحول عن التسلطية ولكن ليس في اتجاه الديمقراطية وإنما في اتجاه تسلطية تنافسية الذي هو بطبيعته غير مستقر لانه قائم على قواعد ومؤسسات ديمقراطية شكلا وممارسات وتكتيكات تسلطية[٣٤].

ففي مصر تم تغيير النظام دون تغيير فلسفة النظام وبنيته الى حد انك إذ تجاوزت الوجوه والأسماء، فستجد فعاليات مجلس الشعب كما كانت مع النظام السابق وان اختلفت الموضوعات، او محتوى القرارات التي هي من المؤكد تختلف جذريا عن سابقتها، ولكن فلسفة النظام، أي طريقة العمل، وأدواته وإجراءاته، وأطرافه، أي البعد المؤسسي في العملية السياسية، لم تزل كما هي، أما في تونس حدث تغيير في بنية وفلسفة النظام، اذ نجحت في أحداث تغيير جذري في بنية النظام وأدواته وطريقة عمله، أما الحالة اليمنية وتحت ضغوط الجوار الجغرافي وهيمنة المركب (العسكري- القبلي) الحاكم، لم يكن أمام الثورة اليمنية إلا إجراء عملية تجميل للنظام الساقط، بحيث تعطي انطباعا بتغيير النظام، ثم جاءت السلوكيات التالية للنظام الجديد لتعييد تكرار نفس منهجية النظام القديم في نشاطات الجماعات المسلحة المناوئة[٣٥].

وتقدم الحالتان الليبية والسورية نموذجاً مختلفاً تعكسه دلالة العلم الثوري، ففي كلا الحالتين، رفعت جماهير الثورة علما يعود لنظام سابق عن النظام الذي قامت الثورة لإسقاطه، ففي الحالة الليبية كان علم الملكية، وفي الحالة السورية كان علم الانتداب البريطاني،[٣٦]. وفي كلتا الحالتين يعكس العلم التوجهات الثورية، ومسارات الثورة. والملاحظ ان النظام الثوري في ليبيا لايملك الى الآن رؤية واضحة للمستقبل ولم تتبلور هيكليته، ولم يخرج من تبعات إسقاط النظام بعد، ويعاني أزمة بناء دولة، لان القوى التي شاركت في إسقاط النظام كانت تمثل مناطق وقبائل مختلفة[٣٧].

وكان التحدي الرئيسي في دول الثورات العربية هو كيفية إدارة عملية التحول من النظم التي أسقطتها الثورة إلى أوضاع جديدة تلبي طموحات الثوار، وهنا يكمن التحدي الحقيقي. إذ إن هذه الثورات فجرت ثورة من التوقعات تفوق بكثير قدرة الدولة على الاستجابة لها، وخاصة في ظل تناقص الموارد بشكل غير مسبوق. ففي مصر وتونس، كانت السياحة مثلا

تسهم بما يتراوح من (٨ - ١٢) % من الناتج القومي عند اندلاع الثورة، وقد نضب هذا المصدر – أو كاد ينضب– نتيجة لانخفاض السياحة بشكل غير مسبوق. وفي الوقت نفسه، فقد انخفضت الصادرات، وتقلصت الضرائب، نتيجة لتراجع النشاط الاقتصادي، وكانت محصلة ذلك كله أن انقلبت معدلات النمو السريع إلى معدلات تقل عن معدل نمو السكان.فقد تراجع معدل النمو في مصر إلى (٩)%، وفي كل من سوريا وتونس إلى (٢) %، وفي اليمن (٣) %، وفي ليبيا نحو(١) %[٣٨]. وفي ظل هذه الظروف، كان السؤال المحوري المطروح على القيادات الجديدة في هذه الدول هو: كيف يمكن الاستجابة لثورة التوقعات الشعبية التي فجرتها الثورة، في ظل تراجع النمو ونقص الموارد؟ لا يجدي هنا وصف هذه التوقعات بالمشروعة وغير المشروعة. الواقع أن هناك ضغوطا قوية تطالب بالاستجابة. وفي ظل الانفراج الديمقراطي الحالي، تعبر هذه الضغوط عن نفسها بشكل واضح قد يصل إلى تعطيل الحياة الاقتصادية، أو العنف أحيانا. ولقد استجابت دول الربيع العربي لهذه الأوضاع الجديدة بطرق مختلفة، تراوحت بين نوع من الانتقال السلس للسلطة في تونس، إلى تحول قلق نحو الديمقراطية في مصر، إلى عنف غير مسبوق في ليبيا واليمن، وحاليا في سوريا. وفي الواقع، لا تزال التطورات غير مستقرة في هذه الدول باستثناء تونس ومصر، حيث يمكن الحديث عن نموذج لإدارة التحول، يعتمد على المضي في التحول الديمقراطي، مع محاولة تدبير الموارد اللازمة للاستجابة لمتطلبات استعادة النشاط الاقتصادي.

من جهة أخرى استطاعت القوى الإسلامية في ثلاث من دول الربيع العربي في الوصول أو المشاركة في السلطة (تونس ومصر وليبيا) وان كانت الأخيرة لم تجر فيها الانتخابات حتى ألان بينما الأولى والثانية جرت الانتخابات فيهما ودولة واحدة فاز فيها الإسلاميون بدون ثورة، بعد فوز حزب العدالة والتنمية في المغرب، في ظل انتخابات جرت في ظل ثوابت

ومرجعيات التطام السياسي الملكي، وبالرغم من بين هذه القوى سالفة الذكر من التقارب الايدولوجي، فإن كلا منها يشكل نموذجا قائما بذاته، ومن جهة أخرى لم يمثل وصول الإسلاميين للحكم في بعض البلدان العربية نوعا من اليقين حول السياسات التي تنوي الحكومات الإسلامية إتباعها، فقد تلعب ظروف كل بلد على حدة دورا في تحديد مضمون الحكم الإسلامي في كل منها. وقد يقبل البعض أن يبقى مجرد شريك في الحكم لاحاكما فعليا، كما الأمر بالنسبة لحزب العدالة والتنمية في المغرب، امتدادا لما سمي في أواخر التسعينات بسياسة التناوب التي ابتدعها الملك الراحل الحسن الثاني آنذاك لاحتواء المعارضة اليسارية، وقد تشهد بعضها صراعات مريرة بين المؤسسة العسكرية والقوى الإسلامية والقوى العلمانية (مصر الأقرب لهذا السيناريو). حيث من المتوقع أن تحاول القوى الإسلامية الإسراع بتطبيق الشريعة الإسلامية لمنع سقوطها في حالة فشلها،في تحقيق انجاز اجتماعي اقتصادي سريع [٣٩].

كما قد يسفر حكم البعض،مثل حزب النهضة في تونس، عن نجاح نسبي ليدعم صورة الحكم الإسلامي على الطريقة "الاردوغانية".

وفي كل الأحوال تبقى الاحتمالات كلها ممكنة في العالم العربي نحو تطوير ديمقراطي وعدالة اجتماعية طال زمن انتظارهما، او نحو تدهور واضطرابات واسعة تقضي على القليل الذي تم انجازه على طريق الحداثة في الماضي.

أما بقية الدول التي تعرف حراكًا يطالب بالإصلاح لا بالتغيير، وتتمثل هذه في كل من الأردن والمغرب، ويبدو أن المغرب تمكن من ترويج فكرة الشروع بالإصلاح وامتص قدرًا من الاحتقان في المدى القصير، ورغم أن الملك استشعر موجة الثورات العربية فقام بالدعوة لعقد الانتخابات البرلمانية قبل موعدها بعام إلا أن سيطرة حزب العدالة والتنمية على السلطة التشريعية بنسبة ٢٧% (١٠٧ مقاعد من ٣٩٥) تعطي انطباعًا بأن وزن الإسلاميين في

المغرب يجعل الملك أكثر اطمئنانًا من غيره من الحكام العرب للعام القادم على أقل تقدير.

بينما ما زال الأردن يتلمس خطاه، لكنه يبدو تائهًا أحيانًا، و"ذكيًّا" في أحيان أخرى، ولا شك أن التعامل مع كل من المعضلة الاقتصادية من ناحية والتوتر الاجتماعي من ناحية أخرى يمثل مؤشرًا على ما ذكرنا.

أما الدول العربية التي أرهقها العنف في سنوات سابقة، مثل العراق والجزائر والسودان، ويبدو أن الجزائر هي الأقرب منها للسيطرة على أزمتها ولو أن احتمالات اختفاء الرئيس طبيعيًا قد يفتح المجال لنوع من التوتر العابر، غير أن التغير قد يحدث في عام ٢٠١٤ مع الانتخابات الرئاسية، وهو ما سيعيد إشكالية التعامل مع جبهة الإنقاذ الإسلامية التي ما زال نائب رئيسها يمثل موضع ضغط على السلطة. بينما سيشهد العراق تذبذبًا في مستويات العنف الداخلي مع ميل تدريجي للاستقرار النسبي خلال المدى المتوسط، ويبدو أن الخلافات بين القوى السياسية العراقية الكبرى لاسيما بعد انسحاب القوات الأميركية تشير إلى مستويين من الخلافات، الأول: الخلاف الطائفي والقومي، والثاني: نزاع بدأ يتبلور بعد الانسحابات والانشقاقات من داخل كل كتلة من الكتل السياسية.

خاتمة

أن الاهتمام بتطبيق الديمقراطية في النظم المستبدة مسألة مهمة للإصلاح السياسي وإيجاد المناخ السلمي للتعبير، وإبعاد الاحتقان السياسي المتمثل في العنف والتوتر وعدم الاستقرار الذي تعانيه الكثير من هذه الأنظمة بسبب هذه ألازمة وتوابعها العديدة. فالتحدي الذي يواجه هذه الأنظمة اليوم، هو ليس بناء الديمقراطية كنظام كامل وجاهز، ولكن بدء عملية التحول والانتقال الحتمي الطويلة نحو الديمقراطية وبشكل سلمي طوعي واع منظم، بما يجنبها الصراعات الدموية والانفجارات والحروب

الداخليـة والخارجيـة. ولا يكـون ذلـك إلا عـن طريـق الانتقـال التـدريجي والسلمي، شريطة توافر أسس ومتطلبات ذلك، حتى يحدث الانتقال أثرا تراكميا على النحو الذي يجعل عمليات الانفتاح السياسي تفضي إلى تحولات كمية وكيفية حقيقية على صعيد عملية الدمقرطة، وذلك لان التحول الديمقراطي المفاجئ سيقود إلى حالة من الفوضى.

إذا الديمقراطية لا تقوم فقط على القوانين، بل تقوم قبل كل شيء على مستوى ونوعية الثقافة السياسية وهذه الأخيرة لا يمكن أن تنشأ وتتبلور ما لم يكن هناك فهم وإدراك من المجتمع السياسي لعملية البناء الديمقراطي، فهل تنجح النخب السياسية والمدنية والدينية في إفراز تعاريف ومفاهيم مشتركة تجعل المصلحة العامة مفهوما محوريا مشتركا، وتكون قادرة علي تحجيم وضبط الطاقة المسكونة بالعنف والقادمة من أسفل، أم أن هذه الطاقة كبيرة ومتدفقة، ولا يمكن للنخب العاجزة فكريا وأيديولوجيا، أو تلك التي تناضل من أجل أهداف أبعد من الوطن، أن تواجهها وتحتويها؟ إن المستقبل فقط هو القادر على أن يجيب عن هذا السؤال.

The impact of democratization on political stability in the Arab States

M. Mohammed Saleh SHtaib

Assistant Lecturer / Faculty of Political Science / University of Mosul

Abstract

It is certain certainly democracy is not only institutions and procedures, but also it based on a political culture that includes a system of values and ideas that dedicate the practice of democracy, we can say that the Arab revolutions was a surprise and that the majority

of Arab countries are not ready for entitlement to political of this size, which created systems political pluralism without getting into internal conflicts and political tension .So, the challenge that facing these systems today, is not builti by democracy as complete and ready system, but the be yinnig of the conversion process and transition inevitably lead to democracy , peaceful, chosen and consciously structured that will make it avoid avert bloody conflicts and explosions and internal and external wars.

المصادر

(١) إكرام عبدالقادر بدر الدين، " اتجاهات التحول الديمقراطي في شرق آسيا "، في محمد السيد سليم والسيد صدقي عابدين (محررين)، التحولات الديمقراطية في آسيا، (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٩)، ص٢٠١.

(٢) المصدر نفسه، ص٢٠٢.

(٣) أيمان حسن،" تقييم أداء جمعيات الدفاع عن حقوق الإنسان في مصر ١٩٨٣– ٢٠٠٣ "، أطروحة دكتوراه غير منشورة، (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٥)، ص ٥٢.

(٤) إكرام عبد القادر بدر الدين ،" ظاهرة الاستقرار السياسي في مصر١٩٥٢-١٩٧٠" ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، (القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٢)، ص١٩.

(٥) عبد الكريم عبد لاني،" المعارضة السياسية والتحول الديمقراطي بالمغرب"، أطروحة دكتوراة غير منشورة،(القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٣)، ص ص ٣٤–٣٥.

(٦) نيفين مسعد، "الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي"، (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية، دار النهضة المصرية، ١٩٨٨)، ص ٥ .

(٧) سلوى محمد إسماعيل علي ،" العامل الديني وظاهرة الاستقرار السياسي في المغرب" ، رسالة ماجستير غير منشورة ، (القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٩) ، ص ٣٨.

(٨) عزو محمد عبدالقادر ناجي، " مفهوم عدم الاستقرار السياسي"، صحيفة الحوار المتمدن (الالكترونية)، العدد (٢١٩١)، ٢٠٠٨، المعلومة متاحة في الشبكات المتصلة (الانترنت) على الرابط : http:ww //www.ahewar.org

(٩) المصدر نفسه.

(١٠) محروس أحمد حسن ،" المؤسسة العسكرية وظاهرة عدم الاستقرار السياسي في السودان في الفترة من ١٩٥٦ إلى ١٩٨٥" ، رسالة ماجستير غير منشورة، (القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٤) ، ص٢٢.

(١١) رعد نايف حاج سليمان، " الاستقرار السياسي ومؤشراته" .مقالة منشورة في صحيفة الحوار المتمدن(الالكترونية)، ٢١-٣-٢٠٠٩، المعلومة متاحة في الشبكات المتصلة (الانترنت) على الرابط : http://www.ahewar.org

(١٢) المصدر نفسه .

(١٣) عزو محمد عبد القادر، مصدر سبق ذكره.

(١٤) محروس احمد حسن، مصدر سبق ذكره، ص٢٣.

(١٥) طارق علي الهاشمي،" الأحزاب السياسية"، (بغداد : جامعة بغداد، ١٩٨٦)، ص ١٠٧.

(١٦) وصال العزاوي، الثورات العربية واستحقاقات التغيير، مجلة شؤون الأوسط، (القاهرة، مركز الدراسات الإستراتيجية، العدد ١٣٩، ٢٠١١)، ص ص٢٤-٢٥.

(١٧)Theda Skeeple ,States and Social Revolutions ;Acomparative Analysis. Of France, Russia. And CHINA, Cmobridge University Press,1979, p.p 33-34

(١٨) محسن عوض، الانتقال إلى الديمقراطية في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٣٨٨، ٢٠١١)، ص٥٢.

(١٩) حسنين توفيق إبراهيم، "العوامل الخارجية وتأثيراتها في التطور الديمقراطي في الوطن العربي"، مجلة المستقبل العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٣٤٩، ٢٠٠٨)، ص ص٢٠-٣١ .

(٢٠) لمستقبل العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٢٩٤، ٢٠٠٣)، ص ص٥٣،٧٦ .

(٢١) حسنين توفيق إبراهيم،" النظم السياسية العربية"، الاتجاهات الحديثة في دراستها، الطبعة الأولى، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥)، ص٩٥-٩٦.

(٢٢) محسن عوض، المصدر السابق، ص٥٩

(٢٣) جاسم خالد السعدون، ربيع العرب، فائت أم دائم، مجلة المستقبل العربي، (بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٣٩٠، ٢٠١١)، ص١٢٦.

(٢٤) احمد زايد، التوترات العنيفة في مجتمعات ما بعد الثورات العربية، مجلة السياسة الدولية،(القاهرة: مؤسسة الأهرام، العدد١٨٦، ٢٠١١)، ص ١١.

(٢٥) ريتشارد هيجتون، نظرية التنمية السياسية، ترجمة حمدي عبد الحميد، (عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، ٢٠٠١)، ص ٢٢٠.
(٢٦) جمال عبد الجواد(وآخرون)، "التحول الديمقراطي المتعثر في تونس ومصر"، (القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ١٩٩٨)،ص٤٤.
(٢٧) خالد حنفي، من يحكم ليبيا بعد مقتل القذافي، مجلة السياسة الدولية،(القاهرة، مؤسسة الأهرام، العدد١٨٦، ٢٠١١)، ص٣٠.
(٢٨) محمد حسن القاضي، الثورات العربية وجدلية التحول الديمقراطي والاستقرار السياسي، المعلومة متاحة في الشبكات المتصلة(الانترنت) على الرابط:
http://www.elsyasi.com
(٢٩) مصطفى كامل السيد (محررا)، الإصلاح السياسي في الوطن العربي، (القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٦)، ص٢٧٢
(٣٠) جاسم خالد السعدون، مصدر سبق ذكره، ص١٢٨.
(٣١) احمد زايد، مصدر سبق ذكره، ص ١٣.
(٣٢) وصال العزاوي، مصدر سبق ذكره، ص٤٣.
(٣٣) محمد عبدالسلام ،أوقات مضطربة، الحاجة إلى فهم "حدود السلطة" في المنطقة العربية، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة: مؤسسة الأهرام، العدد ١٨٨، ٢٠١٢)، ص٦.
(٣٤) جمال عبد الجواد، التحول الديمقراطي فى مصر يشوبه عدم الاستقرار،المعلومة متاحة في الشبكات المتصلة (الانترنت) على الرابط:
http://www.youm7.com/News
(٣٥) محمد نور الدين افاية، ا لتحرر من السلطوية والديمقراطية المعلقة، مجلة المستقبل العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٣٩١،٢٠١١)، ص ١٣
(٣٦) المشهد السياسي التونسي بعد الثورة، المعلومة متاحة في الشبكات المتصلة (الانترنت) على الرابط: http://www.assakina.com
(٣٧) وليد عبدالحي ، المشهد السياسي العربي ٢٠١٢: إقليم مضطرب، المعلومة متاحة في الشبكات المتصلة (الانترنت) على الرابط:
http://studies.aljazeera.net
(٣٨) سمير رضوان، ثورة في التوقعات ونقص حاد في الموارد بعد الثورات العربية، مجلة السياسة الدولية،(القاهرة: مؤسسة الأهرام، العدد ١٨٨، ٢٠١٢)، ص٧٥.

(٣٩) ولاء البحيري، الجغرافية المحيرة: كيف تفكر التيارات الإسلامية في معضلة الإطار الإقليمي، المصدر نفسه، ص ٣٧.